Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 4, 2022

Deanship of Scientific Research

The Impact of the United States on Military Spending in the Arab Gulf States During the Reign of Donald Trump: 2017-2020

Mohammed Torki Bani Salameh[1]*, Laith Mohammed Alsmadi[2]

[1]Political Science Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan. / The American University in the Emirates.United Arab Emirates.

[2]Political Science Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

https://doi.org/10.35516/hum.v49i4.2079

Received: 30/12/2020

Revised: 30/5/2021

Accepted: 9/6/2021

Published: 30/7/2022

* ***Corresponding author:***

mohammedtorki@yahoo.com

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of the US policy on military spending in the Arab Gulf States during the reign of Donald Trump extending from the 2017 to 2020, and to clarify the nature of military spending and the indications of this spending. The study relied on the historical system analysis and descriptive analysis approaches to describe the nature and size of military spending in the Arab Gulf States, and the amount of change that occurred in its size during the reign of US president Donald Trump. The study showed that the US foreign policy towards the region during the tenure of US President Donald Trump was based on the principle of paying for protection, and that non-payment nullifies the alliance with it and its defense. As a result, most of the Arab Gulf states concluded many military deals with the United States, as well as pledged to finance American military operations in the region, as military deals were concluded between the United States and Saudi Arabia estimated at about $ 110 billion, and a contract between Qatar and the United States in an aircraft deal of about 20 billion dollars. The size of the military spending of the Arab Gulf States during the period (2016-2019) reached (326.5 billion dollars). The average expenditure of GDP reached (33%) of GDP during that period, and it increased in 2019 to (40%). The Sultanate of Oman topped the total percentage of military spending during the period (2011 -2019), reaching (91.50%).

Keywords: Donald Trump, US foreign policy, Gulf military expending.

أثر سياسة الولايات المتحدة على الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي في عهد دونالد ترامب: 2017

محمد تركي بني سلامة ، ليث محمد الصمادي*

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن/الجامعة الأمريكية ،الامارات العربية المتحدة

[2]قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان اثر سياسة الولايات المتحدة الأميركية على الإنفاق العسكري في منطقة الخليج العربي خلال فترة حكم دونالد ترامب الممتدة من عام (2017 -2020). وتبيان طبيعة الإنفاق العسكري لدول الخليج، ودلالات هذا الإنفاق واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الوصفي التحليلي، لوصف طبيعة الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي وحجمه ومقدار التغير الذي حدث في حجمه خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وبينت الدراسة أن السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة خلال فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ارتكزت على مبدأ الدفع مقابل الحماية، وأن عدم الدفع يلغي التحالف معها والدفاع عنها. ونتيجة ذلك أبرمت معظم دول الخليج العربي العديد من الصفقات العسكرية مع الولايات المتحدة، كما تعهدت بتمويل العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة، حيث تم عقد صفقات عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية قدرت بنحو 110 مليارات دولار، وعقد بين قطر الولايات المتحدة في صفقة طائرات بنحو 20 مليار دولار مع أمريكا. ولقد بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي خلال الفترة من (2016-2019) (326،5 مليار دولار). وبلغ متوسط الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (33%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، ارتفع في عام 2019 إلى نسبة (40%). ولقد تصدرت سلطنة عمان النسبة الإجمالية للإنفاق العسكري خلال الفترة من عام (2011-2019) حيث بلغت (91.50%) تلتها السعودية وبنسبة (85.50%) ثم دولة الكويت وبنسبة (40.90%) ثم البحرين (37.30%)، ثم دولة الإمارات العربية وبنسبة (27.30%)، وجاءت أخيرا دولة قطر وبنسبة (20.30%).

الكلمات الدالة :دونالد ترامب، السياسة الخارجية الأمريكية، الإنفاق العسكري الخليجي.

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan. All Rights Reserved.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية وجيوبولتيكية، نتيجة عوامل متعددة، أبرزها الاحتياطي الضخم من النفط، والغاز الطبيعي، وإشرافها على مضيق هرمز، أحد أهم طرق الملاحة الدولية. وتعتبر منطقة الخليج العربي "قلب العالم" من وجهة النظر الجيبوليتكية، وذلك نظرًا لكونها تشكل عقدة رئيسية لشبكة المواصلات العالمية البرية والبحرية والجوية، وهو ما يجعل هذه المنطقة تلعب دورًا أساسيًا في حفظ الأمن والسلم العالمي. ونظرًا لأهميتها، فقد سعت الولايات المتحدة، لوضع قاعدة أو موطئ قدم لها في هذه المنطقة، خاصة في ظل الهشاشة السياسية التي تعيشها دول المنطقة، وكثرة متغيراتها الجيوسياسية، وعدم ثقة الفواعل السياسية في بعضها البعض، الأمر الذي يجعل من طلب الحماية الخارجية محورا أساسيًا في استراتيجياتها. ولقد أحدث وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للبيت الأبيض في 20 كانون الثاني/يناير 2017، تغيرًا في المشهد في الشرق الأوسط، من حيث إعادة ترتيب الأوراق والتحالفات في المنطقة، حيث انتقل التحالف من التحالف مع إيران في عهد الرئيس باراك اوباما إلى العودة مرة أخري للتنسيق مع الأنظمة التقليدية العربية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم دول الخليج العربي، وهذا التحول نتج عنه إعادة ترتيب توازنات القوى في المنطقة بشكل واضح مما استدعى من دول الخليج العربي الست إنفاق (326،5) مليار دولار خلال السنوات الأربع من حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وبلغ متوسط الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (33%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، ارتفع في عام 2019 إلى نسبة (40%). ولقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني بين أكبر مستوردي السلاح في العالم بنسبة 7% من حصة سوق السلاح عالميًا، والإمارات رابعًا بنسبة 4.6% في تلك السنوات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط ساحة الاختبار على المستوى الدولي في ما يتعلق بفعالية المساعدات والمبيعات العسكرية التي تُقدمها القوى العالمية والإقليمية. وساهمت تلك المبيعات العسكرية في شدة النزاعات والحروب بالوكالة، وفي عسكرة المنطقة. ومنذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرئاسة عام(2017) أصبح حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى دول الخليج العربية تحتل مكان الصدارة، حيث ركز الرئيس الأمريكي على مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربي باعتبارها واجبا من تلك الدول وتقاسما للأعباء المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة. واستخدم الرئيس الأمريكي في سبيل زيادة مبيعات السلاح لدول الخليج العربي على مبدأ المقايضة والصفقات في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، فالحماية الأمنية والعسكرية من الولايات المتحدة مقابل المال الخليجي. وتدور إشكالية هذه الدراسة حول محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1.ما هي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي؟

2.ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟

3.ما هي دوافع الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟

4.ما هو اثر سياسات الولايات المتحدة في عهد ترامب على الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان ما يلي:

1.التعرف على الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج العربي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب(2017-2020).

2.تبيان حجم الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي، والعوامل الرئيسية لارتفاع الإنفاق العسكري فيها

3.تحليل شكل وطبيعة الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي أثناء فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

أهمية الدراسة

تعتمد دول الخليج العربي كليا في أمنها الخارجي والعسكري على الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسية، وتراعي الولايات المتحدة في علاقاتها العسكرية مصالحها القومية في أية حسابات أو تحرّكات تقوم بها. وتستمد الدراسة أهميتها من الأمور التالية:

1.تبيان أهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط في الرئيس الأمريكي عهد دونالد ترامب (2017-2020)

2.تبيان مبررات ودوافع الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي.

3.تحليل سلوكيات وأفعال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تعامله مع المستجدات في المنطقة العربية، والإستراتيجيات الجديدة التي تبناها.

4.تساعد الباحثين والأكاديميين في تحليل توجهات السياسة الأميركية تجاه دول الخليج العربي خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: إن فهم طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة يستوجب قراءة التاريخ والمؤثرات التاريخية والدراسة الحالية استخدمت هذا المنهج في الاستعراض التاريخي لأهم مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج العربي بهدف تحليلها ضمن سياقها التاريخي، وتبيان أهمية العامل العسكري والاقتصادي تاريخيا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المنطقة.

منهج تحليل النظم: يهدف المنهج إلى تحليل اثر سياسة الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب على الإنفاق العسكري في منقطة الخليج العربي. والتركيز على أبعاد هذه العلاقة من خلال تحليل أبعاد هذه التأثير المتمثلة في (النفوذ الإيراني في سوريا والعراق، والتحالفات التركية- الروسية- الإيرانية). ومخرجات هذا التأثير التي ظهرت على شكل زيادة في حجم الإنفاق العسكري في دول المنطقة.

المنهج الوصفي التحليلي: يهدف المنهج في هذه الدراسة إلى تحليل الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من حيث مبالغ الإنفاق العسكري ونسبها المئوية من الدخل القومي ومعدل دخل الفرد.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 20 كانون الثاني 2017، وهي بداية فترة تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمنصب الرئاسة الأمريكية وحتى عام 2020.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة دول الخليج العربي الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، قطر، الكويت، سلطنة عمان، البحرين).

الدراسات السابقة

تناولت دراسات الحليمي (2019)، ودراسة أبو كريم (2018) ودراسة الدادا (2018). اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب واعتبرت تلك الدراسات أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، اتسمت بعدم الوضوح، والتناقض في التصريحات والمواقف السياسية، حول العديد من قضايا منطقة الشرق الأوسط. وبينت أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط هي خليط من سياسات القوة الخشنة والقوة الناعمة، خاصة في ظل رؤية الرئيس دونالد ترامب في تقليل التدخل العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، عبر بناء علاقات جيدة مع حلفاء أمريكا التقليدين بهدف التصدي لخطر الإرهاب الدولي، والقضاء على قدرات الجماعات الإرهابية. وخلصت تلك الدراسات في نتائجها إلى أن سياسات الإدارة الأمريكية تجاه أهم ملفات وقضايا الشرق الأوسط تستند إلى الرغبة في تجاوز فترة الانحسار والتراجع، وصولاً إلى استرجاع الهيمنة والقيادة العالمية للولايات المتحدة، في ظل طموحات روسيا والصين الإقليمية. فيما تناولت دراسة، مولانا (2019) والصاوي (2018) وعبد الكريم (2015) الإنفاق العسكري وسباق التسلح في دول الخليج العربي وأثرها على الاستقرار الإقليمي. حيث اعتبرت أن اضطراب الأوضاع الأمنية الإقليمية في قلب العالم الإسلامي، واندلاع ثورات الربيع العربي، وتزايد المخاوف من تمدد النفوذ الإيراني، والتغييرات الداخلية التي حدثت في الأسرة الحاكمة للمملكة العربية السعودية، وتفاقم الأزمة اليمنية. وأزمة حصار قطر. كلها عوامل ساهمت في تزايد سباق التسلح بين دول الخليج العربي.

وبينت الدراسات تسارع وتيرة الإنفاق العسكري في دول الخليج، وخصوصا بعد حصار قطر، حيث تم عقد صفقات عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية قدرت بنحو 110 مليارات دولار، وعقد بين قطر الولايات المتحدة في صفقة طائرات بنحو 20 مليار دولار مع أمريكا، واستقدام قطر للقوات التركية في إطار اتفاق إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر.

وخلصت الدراسات آن التوسع من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء قواعد عسكرية خارج أراضيها وبخاصة في بعض البلدان الأفريقية، أو منطقة مضيق باب المندب، وسعيها لدور إقليمي للسيطرة العسكرية من خلال تواجدها باليمن أيضا ساهم في تسارع الإنفاق العسكري في دول الخليج.

كما بينت الدراسات السابقة أن عدم مقدرة دول الخليج العربي عن الدفاع عن نفسها، سمح للولايات المتحدة بالحصول على تسهيلات عسكرية لضمان أمن دول الخليج العربي، وسلامتها الإقليمية في مواجهة التهديدات الخارجية، وخصوصا في ظل مواجهة دول الخليج العربي مناخًا إقليميًا ودوليًا مضطربًا طرح تحديات أمنية عديدة، تمثلت في تنامي دور إيران في منطقة الخليج، وتحولها إلى قوة إقليمية مهيمنة على العديد من دول المنطقة العربية(سوريا، لبنان، اليمن، العراق).

وفي الدراسات الأجنبية التي تناولت الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي، هناك دراسة (كورد سمان وهارينغتون Cordesman and Harrington: 2018). التي تبحث في العبء الاقتصادي على دول الخليج من النفقات العسكرية وعمليات نقل الأسلحة، وتركز الدراسة على الاتجاهات التفصيلية للإنفاق العسكري في إيران والعراق ودول الخليج العربي. فيما بينت دراسة (جارزابك: Jarzabek 2016) الإنفاق العسكري

في مجلس التعاون الخليجي في فترة انخفاض أسعار النفط عالميا، حيث هدفت الدراسة إلى تبيان حجم الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي، والعوامل الرئيسية لارتفاع الإنفاق العسكري. وبينت الدراسة أن ارتفاع النفقات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي في العقود الأخيرة جاء نتيجة لعدد من التهديدات الأمنية لدول الخليج العربي، والتي تحتاج إلى معالجة، مثل النزاعات المسلحة في المنطقة، والاضطرابات الداخلية، والقوة العسكرية الصاعدة لدول مثل تركيا وإيران في الشرق الأوسط. وبينت الدراسة في نتائجها أن ارتفاع الإنفاق في دول الخليج العربي يعود إلى عدة أسباب أهمها، التصور الشخصي لقادة تلك الدول للأمن وتصورهم الخاص للتهديدات، وهو ليس بالضرورة يتوافق مع الواقع. بل في كثير من الأحيان قد يؤدي إلى سوء فهم للتهديدات المشروعة، أو الإفراط في التهديدات المشكوك فيها، أو حتى التلاعب المتعمد بالتهديدات المتصورة لتحقيقها أهداف سياسية أخرى.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها تتناول ملف الإنفاق العسكري بدول الخليج العربي في فترة زمنية حديثة، ترتبط بتولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، مع تبيان سمات وخصائص إدارة ترامب للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، وإلى أي مدى، كان هناك علاقة وارتباط بين سياسته ورؤيته لملفات وقضايا الشرق الأوسط، والإنفاق العسكري في دول الخليج العربي.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي في عهد دونالد ترامب

استندت السياسة الخارجية الأميركية تجاه دول الخليج العربي خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، على عقيدة الدفع مقابل الحماية (أبو كريم:2018:ص15). فقد طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن تتحمل دول الخليج تكلفة حمايتها، واعتبر أن عدم دفعها مقابل حمايتها، يلغي التحالف معها(بوبوش:2017:ص24)

المطلب الأول: وثيقة ترامب للأمن القومي الأمريكي

منذ وصول الرئيس الأمريكي إلى سدة الحكم، أصدر إستراتيجيته للأمن القومي الأمريكي، التي أحدثت تحولات جذرية في الفكر السياسي والممارسة الأمريكية، فقد تضمنت رؤية التيار اليميني في الولايات المتحدة، الذي أيد الإستراتيجية ودعم تطبيقها. وفيما يلي تبيان لأهم بنود وثيقة ترامب للأمن القومي الأمريكي (www.whitehouse.gov:2017) (قاعود، الجعب:2017)

أ: حماية الشعب وطريقة الحياة الأمريكية، وتعزيز رخاء الولايات المتحدة الأمريكية

حملت وثيقة الأمن القومي شعار قومي شعبوي يقوم على "أمريكا أولًا". واهتمت بحماية الحدود، وحماية الاقتصاد والمواطن الأمريكي، ويتم ذلك من خلال الحد من أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة التهديدات البيولوجية والأوبئة، وتعزيز السيطرة على الحدود ومراقبتها، وتعديل سياسة الهجرة للولايات المتحدة، ورفض الاستيعاب والدخول العشوائي للمهاجرين وخصوصا من الدول الإسلامية.

ب- هزيمة الجماعات الإرهابية وتفكيكها:

تعتبر الوثيقة، أن كوريا الشمالية وإيران، والمنظمات الإرهابية الجهادية (تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة) تهدد أمن الولايات المتحدة، وأن تلك الدول والجماعات الإرهابية تستغل المجتمع الأمريكي المنفتح لتنفيذ عملياتها. وفي سبيل هزيمة تلك الجماعات وتفكيكها تتبنى الوثيقة مبدأ "الهجمات الاستباقية" ضد تلك التنظيمات الإرهابية وملاحقتهم أينما كانوا.

وتتحدث إستراتيجية ترامب، عن تقوية الشركاء؛ من أجل تحقيق أمنها ومصالحها وضمان التفوق الأمريكي، وحددت الإستراتيجية الجديدة، الشركاء بأنهم الذين قد تعمل معهم الولايات المتحدة الأمريكية وتتوفر فيهم" تطلعاتنا إلى الحرية والازدهار..... والملتزمة بالإصلاح". ويكون ذلك من خلال إبرام الاتفاقات متعددة الجنسيات، وقيادة الترتيبات الدولية متعددة الجنسيات التي تؤثر على المصالح الأمريكية (www.whitehouse.gov:2017).

ج- الحفاظ على السلام من خلال القوة (Preserve Peace through Strength)

ربطت الوثيقة بين الحفاظ على السلام وزيادة قوة الولايات المتحدة في كافة المناحي العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية والاقتصادية، وقد اعتبرت الوثيقة أن الدبلوماسية مع الحلفاء والشركاء " تساعد على تحفيز الحلفاء على العمل، وحشد الموارد الجماعية للأمم والمنظمات ذات التفكير المماثل؛ لمعالجة المشاكل المشتركة". ولا يؤمن ترامب بفكرة التدخل الدولي الإنساني، كأساس أو دافع للتدخل في النزاعات الدولية، إلا في حالة تعارضه مع المصالح الأمريكية، ويرفض الدفاع عن أي دولة، ما لم تدفع مقابل ذلك. حيث أكد مرارًا على أن دول الشرق الأوسط لابد أن تدفع مقابل الحماية الأميركية والمشاركة في الحرب على الإرهاب والتنظيمات المسلحة مثل "داعش". وحددت الوثيقة التهديدات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ب: (www.whitehouse.gov:2017)

1. **المنظمات الإرهابية وتصدير الإرهاب**

تعتبر الوثيقة أن منطقة الشرق الأوسط هي موطن أخطر المنظمات الإرهابية في العالم، وأن المشاكل المرتبطة بالتوسع الإيراني، وايدولوجيا الجهاديين، والركود الاقتصادي، والتناحرات الإقليمية هي أرضًا خصبة للإرهابيين الجهاديين، الذين لا تسيطر عليهم أي سلطة،

حيث "يشترك تنظيم داعش والقاعدة بشأن عدم الاستقرار، وتصدير الجهاد العنيف". وفي مؤتمر القمة الإسلامي- الأمريكي المنعقد في الرياض خلال الفترة بين (20-21) مايو 2017، تحدث البيان الختامي عن اتفاقية تعاون في مجال مكافحة "تمويل الإرهاب"، وإلى "التصدي ومنع الهجمات الإرهابية". من خلال تأسيس مركز لاستهداف تمويل الإرهاب و"تشكيل فرق عمل ولجان وزارية ورفع تقارير دورية" عن مدى تقدم الجوانب الخاصة باستهداف تمويل الإرهاب(عبد الحي:2017).

2. إيران -الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم

تبين الوثيقة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية في عام (2018) أن إيران -الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم- حيث استغلت عدم الاستقرار في المنطقة لتوسيع نفوذها في المنطقة من خلال شركاءها ووكلاءها في المنطقة، وهي تواصل تطوير قدراتها النووية، وتضطلع بأنشطة إلكترونية معادية وسياسات مائية عدوانية ولا سيما تجاه العراق (Salameh,2021). وقد استمرت هذه الأنشطة منذ الاتفاق النووي عام 2015م. وتعتبر الوثيقة أن مواجهة إيران والجماعات الإرهابية تقوم على التحالف بين الدول العربية وإسرائيل، "فالعدو الرئيسي للدول العربية في المنطقة إيران وليس إسرائيل". وأن شراكة الدول العربية لإسرائيل في محاربة الإرهاب، فيه " مصلحة مشتركة مع إسرائيل، في مواجهة التهديدات المشتركة".(https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf).

المطلب الثاني: سياسات ترامب الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط

اتسمت عقيدة ترامب السياسية والاقتصادية تجاه منطقة الشرق الأوسط بثلاث إستراتيجيات كبرى في سياستها هي، أولوية البعد التجاري المالي على البعد السياسي في العلاقات مع الدول العربية، وإعادة التحالفات الكلاسيكية مع النظم السياسية الاستبدادية العربية، والانحياز التام للجانب الإسرائيلي، وربط عدم الاستقرار الإقليمي بالدور الإيراني، وليس بانعكاسات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وارتكزت سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ مجيئه إلى سدة الرئاسة على مجموعة من المرتكزات هي:

أولا: تصفية القضية الفلسطينية

على خلاف الاستراتيجيات الأمريكية السابقة، غيبتْ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القضية الفلسطينية، ولم تذكرها في أولوياتها الشرق أوسطية، كما لم تذكر أي دعم سياسي أو اقتصادي، من شأنه دعم عملية التسوية السلمية، ولم تذكرها الوثيقة إلا في جملة واحدة تقول "نحن ملتزمون بالمساعدة على تيسير إبرام اتفاق سلام شامل، يقبله الإسرائيليون والفلسطينيون، على حدٍ سواء". وفي مؤتمر القمة الإسلامي- الأمريكي المنعقد في الرياض خلال الفترة بين (20-21) مايو 2017، غابت أيّ إشارة في البيان الختامي نصاً أو تأويلاً، وبشكل تام للصراع العربي الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية أو الاحتلال للأراضي العربية. واعتبار حركات (حماس، وحزب الله، والجهاد الإسلامي) حركات إرهابية. (عبد الحي:2017). وتبنت إدارة ترامب الرؤية الإسرائيلية للسلام وهي، إقامة سلام إقليمي، والتعاون والشراكة الأمنية ما بين إسرائيل والدول العربية لمواجهة التحديات بقيادة الولايات المتحدة، ومن ثم تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول العربية وإسرائيل" (قاعود والجعب: 2017).

وتبنى ترامب خيارًا جديدًا للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، يقوم على عدم الاعتراف بمبدأ "حل الدولتين"، والاعتراف بـ"القدس عاصمة لإسرائيل" في 6 كانون أول/ديسمبر 2017م، ونقل السفارة الأميركية للقدس، وأعلن أنه مع إسرائيل في كل شيء، حيث قال عبر تغريده له في عام 2016 "لقد قلت في مناسبات عديدة إنه في عهدي، فإن الولايات المتحدة ستعترف بأن القدس هي العاصمة الوحيدة لإسرائيل" (عبد الحي:2019). ولقد تجاهل ترامب في خطابه في القمة الإسلامية-الأمريكية في الرياض عام 2017م، وكذلك في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2017م، القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

وفي مارس 2019 وقع الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، فضلاً عن القبول الأمريكي للتوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (مركز الزيتونة للدراسات:2019). كما قام يوم 31 أغسطس/آب 2018، بتخفيض التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) أونروا (وتخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة للوكالة من 365 مليون دولار إلى 125 مليونا، حيث أن التمويل الأميركي للوكالة يمثّل ثلث ميزانيتها السنوية البالغة 1.24 مليار دولار. وقد هدف من خفض هذا التمويل محاولة القضاء على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتجاوز قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق باعتبار الاستيطان غير معيق للعملية السلمية والمفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل. كما قام بقطع العلاقات الفلسطينية الأمريكية. وقطع المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتهديد بقطعها من الدول التي تدعم القيادة الفلسطينية في الأمم المتحدة (عبد الحي: 2019). والأخطر في ذلك كله، استجابة الدول العربية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة، والتكيف مع سياسات ترامب الجديدة عربيًا، حيث قامت دول الإمارات العربية والبحرين والسودان والمغرب عام 2020، بتطبيع علاقاتها السياسية مع إسرائيل. وهو

ما أضعف القضية الفلسطينية في المحافل والمنظمات الدولية.

ثانيا: تقويض النفوذ الإيراني في المنطقة .

أعلن الرئيس الأمريكي في 8 مايو 2018 انسحاب بلاده من الاتفاق النووي، والتزام الولايات المتحدة، بحرمان النظام الإيراني من جميع المسارات التي تؤدي لامتلاكه سلاحاً نوويا، ورفض ما تضمنه الاتفاق من تأجيل امتلاك إيران للسلاح النووي لبعد عشر سنوات، والانتقال إلى اتخاذ كل الوسائل والضغوط للحيلولة دون امتلاك إيران للسلاح النووي بصورة نهائية (الزيات:2018).

ويعتقد الرئيس الأمريكي أن الاتفاق غير قادر على وقف المساعي الإيرانية لامتلاك أسلحة نووية، ويخلو من آليات صارمة لتفتيش المواقع النووية الإيرانية، ولم ينصّ الاتفاق على آليات محدّدة تحدّ من نشاطات إيران التي من شأنها زعزعة الاستقرار في المنطقة ودعم الإرهاب، كما أن إيران استُخدِمت الأموال التي حصلت عليها جراء رفع العقوبات في بناء صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، وفي دعم الإرهاب، ونشر الفوضى في منطقة الشرق الأوسط (عمارة: 2018). كما ربط الرئيس الأمريكي، في مقابلته مع الرئيس الفرنسي في 4/24/ 2018 بين بقاء القوات الأميركية في سوريا، ومنع وصولها إلى البحر المتوسط (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات:2018). وفي أول تصريح له كوزير للخارجية، قال مايك بومبيو إن إيران تعمل على "زعزعة المنطقة، وتدعم الميليشيات والجماعات الإرهابية في العراق واليمن وسوريا ولبنان، وتعمل كتاجر سلاح، إذ إنها تسلح المتمردين الحوثيين في اليمن، وتقوم بحملات قرصنة إلكترونية. وتدعم نظام الأسد القاتل". وتابع في ذات التصريح: "على العكس من الإدارة السابقة، نحن لا نتجاهل إرهاب إيران الواسع النطاق(جريدة القدس المقدسية:2018). ولقد أدت السياسة الأمريكية لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة (العقوبات والحصار الاقتصادي والسياسي)، إلى زيادة درجة التوتر، وعدم الاستقرار في دول الخليج العربي والمنطقة العربية، ففي عام 2018 قامت إيران بالهجوم على ناقلات النفط الإماراتية والسعودية في مضيق هرمز، وكذلك الهجوم على منشآت النفط السعودية (أرامكو). قابلتها الولايات المتحدة بالرد بقتل "قاسم سليماني" مهندس السياسة الخارجية الإيرانية في دول المنطقة، والشخصية الإستراتيجية الرئيسية في محور الصراع مع إيران (عربي، 21: 2020).

ثالثا: الانسحاب من صراعات المنطقة:

أدى تراجع النفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة (2001م – 2017) من جهة، وانشغال روسيا بحماية مناطق النفوذ والسلطة والمصالح الإستراتيجية الرئيسية لها في المنطقة من جهة أخرى، خصوصا في سوريا إلى اتساع مساحة الفراغ الجيوسياسي المركزي (Bani Salameh & Mshaqbeh,2018). الأمر الذي مهد بدوره، إلى توغل العديد من القوى الإقليمية لملء ذلك الفراغ. سواء كان ذلك عبر تحرك أحادي ، أو عبر تفاهمات أو تحالفات سياسية أو عسكرية إقليمية أو دولية، وعلى ضوء ذلك برزت بعض القوى الإقليمية التي استغلت ذلك الوضع أو التراجع أو الضعف في مناطق نفوذ تلك القوى الدولية الكبرى، وكان على رأسها إيران وتركيا.(غنيم:2019) وتهاوت الإستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة على مدى السنوات (2017-2020) في التدخل في مناطق النزاعات في الشرق الأوسط، حيث تم الإعلان وبصورة فردية من الرئيس الأمريكي عن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وقوامها ألف جندي، والتي قاتلت إلى جانب الأكراد ضد تنظيم داعش منذ 2014. ويكمن السبب الرئيسي وراء إعلان الانسحاب، إلى عدم رغبة الرئيس الأمريكي في تكبد المزيد من الخسائر مثلما حدث في العراق وأفغانستان. وقال ترامب في تغريدة له" كل من يريد مساعدة سوريا في حماية الأكراد هو جيد بالنسبة لي، سواء كانت روسيا أو الصين أو نابليون بونابرت.. آمل أن يفعلوا كل شيء بشكل رائع، فنحن على بعد 7000 ميل."! وبرر الرئيس الأمريكي قرار الانسحاب بأنها قد أنهت مهمتها في القضاء على تنظيم الدولة، وأن بقاءها يعني مشاركتها في حروب قبلية لا نهاية لها. وتخلت الولايات المتحدة عن الأكراد في سوريا، وتغاضت عن التدخل العسكري التركي ضد القوات الكردية في شمال سوريا. ومع إعلان ترامب انسحاب القوات الأمريكية، وفي أعقاب فراغ الساحة الإقليمية من أية قوى كبرى، تحركت القوات الروسية بسرعة لاحتلال القواعد الأمريكية التي تم إجلاؤها (قاعود والجعب:2018).

المبحث الثاني: الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي

بدأت أولى نواة تزايد الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي عام 1981 عندما تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي في الرياض، وفي عام 1982 تم تأسيس قوة عسكرية تحت اسم (قوة درع الجزيرة) من قوة يقدر تعدادها بخمسة آلاف تهدف لحماية الدول الأعضاء بالمجلس. (العجمي:2014) ولقد ساهمت الصراعات والنزاعات في المنطقة خلال الأعوام (1990) واحتلال العراق لدولة الكويت وعام (2001) وما تلاها من الحرب على الإرهاب و(2011) وحدوث ثورات الربيع العربي ثم الإعلان في سبتمبر 2014 عن مشاركة السعودية، والإمارات، والبحرين وقطر في التحالف الدولي المشكل لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. (العجمي:2014). ومع بسط الحوثيين لنفوذهم على العاصمة اليمنية صنعاء، وتوجههم للسيطرة على مدينة عدن، أعلنت السعودية في 26 مارس 2015 عن تشكيل تحالف عربي للقيام بعملية عسكرية لدعم شرعية حكومة الرئيس اليمني عبدربه هادي منصور سميت بعاصفة الحزم. وشاركت في هذا التحالف أيضا الإمارات، والبحرين، وقطر، فضلا عن السودان ودول أخرى (مترسكي:2015). لكن تلك الجهود المتنامية لتدشين تحالفات عسكرية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي تعرضت لنكسة عميقة إثر اندلاع أزمة حصار قطر في 5

يونيو-حزيران 2017، فالحصار المفروض على قطر أدى إلى إنهاء التعاون العسكري بين دول الخليج العربي (أبو سعده:2018).

المطلب الأول: مفهوم ومؤشرات الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي

عرف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الإنفاق العسكري، على أنه عبارة عن "معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجية، ويستثنى من هذا التعريف، الإنفاق على المهمات المدنية والمشاريع الاقتصادية، والإنفاق على النشاطات العسكرية السابقة، كالمساعدات الخاصة بالمحاربين القدامى، والإنفاق على تبديل الأسلحة، وتدمير التالف منه" (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام:2009).

وعرف حلف شمال الأطلسي الإنفاق العسكري، على انه نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العالقة بالنواحي العسكرية، بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية، أما الإنفاق المدني الذي تقوم به وزارة الدفاع، فلا يدخل ضمن إطار تعريف النفقات العسكرية، لكنه يضم المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانحة (زيادة: 2014). وهناك العديد من المؤشرات لقياس الإنفاق العسكري أو ما يسمى العبء العسكري أو العبء الدفاعي (الفارس:1992).

أولا: مؤشر حجم الإنفاق العسكري بالمليون دولار

يبين الجدول التالي حجم الإنفاق العسكري بالمليون دولار لدول الخليج العربي.

الجدول (1): قيمة الإنفاق العسكري بدول الخليج (مليون دولار)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البحرين	828	1023	1045	1169	1236	1421	1430	1506	1397	628	1405
الكويت	4209	4335	5394	5942	5698	5698	5503	6561	6447	6831	7710
عمان	4490	4895	6668	12334	11985	10951	10045	10581	8687	6672	6730
قطر	1948	1877	-	-	-	-	-	-	-	-	1900
السعودية	41267	45245	48531	56498	67020	80762	87186	62673	69413	67555	61867
الإمارات	13836	17505	19.182	19024	18898	22755	-	-	-	-	14300
المتوسط 2009-2019	66.5	74.8	61.6	94.9	104.8	121.5	104.1	81.3	85.9	81.6	77.7

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, 2017 https://www.sipri.org/databases/milex

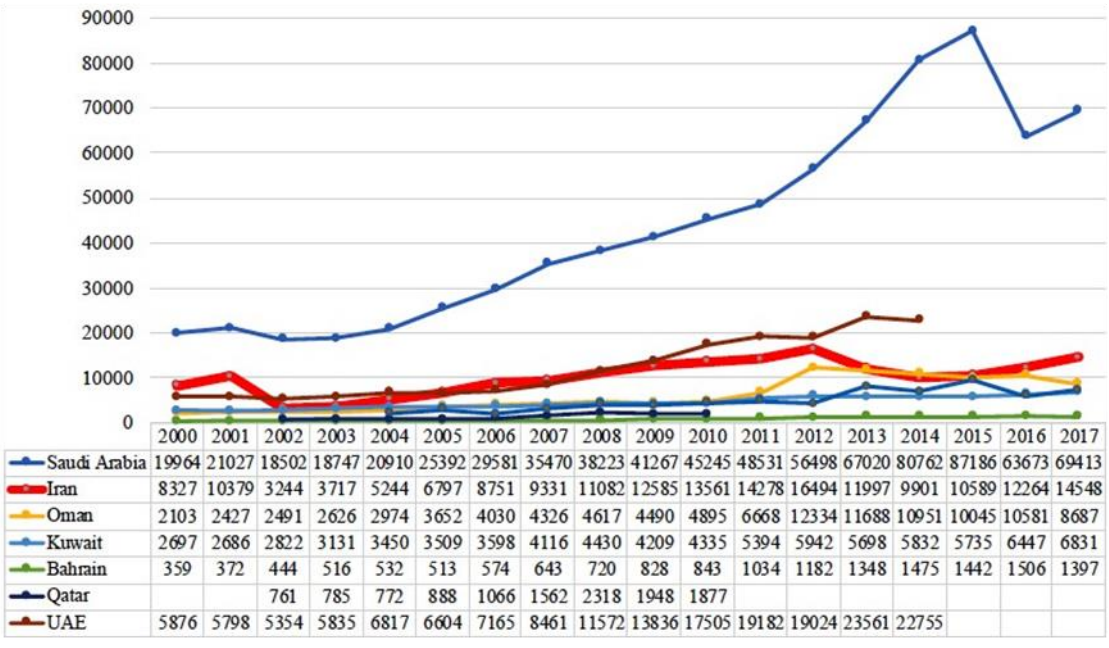

ارتفع متوسط الإنفاق العسكري الخليجي الإجمالي من (66،5) مليار دولار عام 2009 إلى (74،8) مليار دولار عام (2010) ثم انخفض الإنفاق إلى (61،6) مليار دولار عام 2011، قبل أن يرتفع بشكل كبير في عام (2012) إلى (94،9 مليار دولار) بسبب ثورات الربيع العربي وللدور الرئيس الذي قامت به كل من السعودية والإمارات في دعم الثورات المضادة خوفا من وصول رياح التغيير لشعوبها، ثم ارتفع الإنفاق العسكري الخليجي بمستويات قياسية ليبلغ (121،5) مليار دولار عام 2014. وعند مقارنة حجم الإنفاق بين عامي2010 و2014، نجد أن هناك زيادة واضحة، بلغت(46.7 مليار دولار)، وبنسبة زيادة قدرها 62.4%.

لكن معدل الإنفاق عاد للانخفاض بالسنوات التي تلت عام 2014 حيث انخفض بمقدار (17،4 مليار دولار) عام 2015، و(22،2 مليار دولار) عام 2016 وهي نفس المبلغ لعام 2018، وفي عام (2019) بلغ متوسط الإنفاق الخليجي (77،7) مليار دولار.

ويبين تحليل الجدول السابق أن السعودية تعد الدولة الخليجية الأكبر في الإنفاق العسكري، حيث قفزت قيمة إنفاقها العسكري من(41.2) مليار دولار في 2009 إلى (48،5) مليار دولار عام 2011، بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، ثم وصل المبلغ إلى (67) مليار دولار عام 2013 لتحتل السعودية في ذلك العام المركز الرابع عالميا في الإنفاق العسكري، بعد أن كانت في المركز السابع في عام 2012، ثم وصل الإنفاق العسكري السعودي ذروته في عام 2015 حيث احتلت السعودية المركز الثالث عالميا حيث وصل الإنفاق إلى (87،1) مليار دولار عام 2015، بسبب دخول السعودية في الحرب باليمن، وزيادة القدرات فيما يسمى بمكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى رغبة النظام السعودي تعزيز علاقاته مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة دون وجود احتياجات عسكرية حقيقية، وهو ما عبر عنه الباحث الأميركي (أنتوني كوردسمان: cordsman) بالقول انه على الولايات المتحدة أن تتعامل بطريقة تعترف خلالها بأن الإنفاق السعودي المفرط على الأمن يهدد الاستقرار السعودي المحلي، وعلى كل من قادة المملكة العربية السعودية وشركائها أن يدركوا أن الاستقرار والتنمية السعوديين هما الأولوية الأساسية، وليس استخدام السعودية كبقرة نقدية لشراء الأسلحة أو تمويلها أو تحقيق أهداف أمنية أخرى(Cordsman: 2018).

أما بالنسبة للإمارات فقد زادت قيمة إنفاقها العسكري من (17،5) مليار دولار عام2010 إلى(22،7) مليار دولار عام2014، وهو العام الذي توقفت فيه البيانات عن وضع الإمارات، ويتوقع أن يكون حجم الإنفاق العسكري في عامي 2015 و2016 قد زاد عما كان عليه الوضع في 2014، نظراً لضلوع الإمارات في حرب اليمن، وتمددها خارجياً في إنشاء أكثر من قاعدة عسكرية خارج أراضيها.

ويعود ارتفاع النفقات العسكرية من قبل الدول الستة الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي إلى عدة عوامل أهمها، التهديدات الداخلية التي تواجهها هذه الدول (Al-Serhan,2018)، تصاعد سياسة المحاور في المنطقة بين محور ما يسمى بمحور المقاومة والممانعة (سوريا وإيران وحزب الله وحماس)، وبين محور الاعتدال (دول الخليج العربية ومصر والأردن). والصراع المستمر في سوريا واليمن وفي العراق حيث ما زال تنظيم الدولة الإسلامية" داعش" يمثل تهديدا حقيقيا لدول الخليج العربي.

ثانيا: مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول التالي حجم الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (2): نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي لدول الخليج العربي (2011-2019)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	الترتيب
البحرين	3.60%	3.80%	4.10%	4.40%	4.60%	4.70%	4.30%	4.10%	3.70%	37.30%	4
الكويت	3.50%	3.40%	3.30%	3.60%	5.00%	5.80%	5.60%	5.10%	5.60%	40.90%	3
عمان	7.40%	12.10%	11.10%	10.10%	10.90%	12.00%	9.60%	9.50%	8.80%	91.50%	1
قطر		4.10%			1.30%		6.10%		8.80%	20.30%	6
السعودية	7.20%	7.70%	9.00%	10.70%	13.30%	9.90%	10.20%	9.50%	8.00%	85.50%	2
الإمارات	5.50%	5.10%	6.00%	5.60%	-	-	-	-	5.10%	27.30%	5
المجموع	27.20%	36.20%	33.50%	34.40%	35.10%	32.40%	35.80%	28.20%	40.00%	302.80%	-

SIPRI Military Expenditure Database, 2017 https://www.sipri.org/databases/milex

يبين الجدول السابق، ارتفاع في نسب الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة من (5،4%) عام 2011 لتصل في عام 2014 إلى نسبة (5،6%) والأمر ذاته بالنسبة لكل من البحرين، إذ ارتفعت نسب الإنفاق العسكري كنسب من الناتج المحلي من (3،6%) عام 2011 إلى نسبة (4،7%) عام 2016، لترتفع بعد ذلك في عام 2018 إلى نسبة (3،5%) ثم عادت للارتفاع عام 2019 إلى نسبة (5،1%).

وكذلك الكويت التي ارتفع الإنفاق العسكري فيها من (3،2%) عام 2011 إلى نسبة (5،6%) عام 2018، ثم الأمر ذاته في المملكة العربية السعودية التي سجلت ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج الإجمالي من (8،4%) عام 2011 إلى نسبة (10،2%) عام 2017. أما سلطنة عمان فقد ارتفع الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (7،3%) عام 2011 إلى نسبة (11،9%) عام 2016. أما قطر فقد ارتفع فيها نسب الإنفاق العسكري إلى الضعف، حيث ارتفعت النسبة من (4،1%) عام 2012 إلى نسبة (8،8%) عام 2019. فمع تصاعد توتر الأوضاع الإقليمية ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري القطري من إجمالي الدخل القومي، ثم دفعت أزمة الخليج قطر مؤخرا إلى زيادة إنفاقها العسكري حتى ناهز 6 مليارات دولار عام 2017. مع تصاعد الأزمة الخليجية التي بدأت منذ مايو 2017، وحصار الإمارات والسعودية والبحرين لقطر، بدأت قطر في التوجه للاستثمار في الصناعات الدفاعية. حيث أعلنت في مارس 2018 عن تأسيس شركة (برزان القابضة)، للتخصص في تعزيز القدرات العسكرية، والاستثمار في الصناعات الدفاعية، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية (مولانا:2018).

وأشار تقرير معهد استكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) ، إلى أن إجمالي النفقات الدفاعية في دول الخليج العربي، في اتجاه متصاعد للإنفاق العسكري، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي من (27،2%) عام 2011 إلى نسبة (36،2%) عام 2012، ثم عادت للانخفاض بنسب بسيطة خلال الفترة من عام (2013- 2017) لتبلغ بمتوسط (33%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2019 ارتفعت النسبة بشكل كبير لتصل إلى نسبة (40%). ولقد تصدرت سلطنة عمان النسبة الإجمالية للإنفاق العسكري خلال الفترة من عام (2011-2019) لتصل إلى (91.50%) تلتها السعودية وبنسبة (85.50%) ثم دولة الكويت وبنسبة (40.90%) ثم البحرين (37.30%)، ثم دولة الإمارات العربية وبنسبة (27.30%)، وجاءت أخيرا دولة قطر وبنسبة (20.30%).

ولقد دفعت تعقيدات الصراعات في الشرق الأوسط إلى مضاعفة الإنفاق على التسلح لدى أغلب دول الخليج العربي، مع تمدد الصراعات الداخلية عبر الحدود، وانتقال التهديدات لدول الجوار (Bani Salameh&Hayajneh,2019)، فضلا عن اندلاع النزعات الإثنية والطائفية العابرة للحدود نتيجة الطابع الطائفي الذي اكتسبته الصراعات الداخلية في سوريا والعراق واليمن، إذ لم يعد الفصل التقليدي بين التهديدات الداخلية والإقليمية قائمًا في ظل التداخل والاندماج بين مختلف التهديدات والترابط بين مصادر التهديدات وتعدد الفاعلين، وتصاعد قدراتهم على نقل التهديدات عبر الحدود. ويرتبط ذلك بتصاعد المواجهات العسكرية في اليمن بين قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والحوثيين المدعومين عسكريًّا وماليًّا من جانب إيران بالتوازي مع اتجاه المملكة لتقييم احتمالات التدخل عسكريًّا في سوريا في مواجهة التنظيمات الإرهابية والنظام السياسي السوري المدعوم من جانب إيران و"حزب الله" اللبناني وروسيا، وهو ما يعكس مدى احتدام الاستقطاب بين المحاور الإقليمية، مما أدى لاندلاع سباق تسلح إقليمي غير مسبوق نتيجة للتواجد العسكري المباشر.

ثالثا: مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من النفقات العامة.

يوضح المؤشر أهمية النفقات العسكرية في ميزانية الدولة،حيث تسهم النفقات العسكرية المرتفعة، مساهمة فاعلة ومباشرة في عجز الميزانية العامة وما يترتب على ذلك من هبوط الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية الصعبة، وتصاعد الديون العامة، ويشير بالتالي إلى دورها في العجز المالي. ويبين الجدول التالي حجم الإنفاق العسكري كنسبة من النفقات العامة لدول الخليج العربي

الجدول (3): مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من النفقات العامة لدول الخليج العربي (2011-2019)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البحرين	12.9	12.0	12.1	15.6	12.7	13.3	13.3	12.0	12.1%
الكويت	9.0%	8.8%	8.6%	8.1%	9.2%	11.0	10.9	10.4	10.5%
عمان	18.7%	27.4	24.8%	21.4%	21.5%	23.7	21.1	21.0	20.3%
قطر									
السعودية	22.0	23.1	25.3%	26.6%	32.7%	25.5	30.7	25.9	20.3%
الإمارات	17.5%	17.4%	19.9%	17.0%					

SIPRI Military Expenditure Database, 2017 https://www.sipri.org/databases/milex

يبين تحليل الجدول السابق أن السعودية احتلت المرتبة الأولى في مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من النفقات العامة لدول الخليج العربي، حيث بلغت النسبة (22.0) عام 2011 ارتفعت إلى (25.3%) عام 2013 ثم توالت بالارتفاع حتى بلغت أعلى مستوياتها في عام 2015 وبنسبة (32.7%)

وهو ما يعني أن ثلث النفقات العامة في السعودية تذهب للإنفاق العسكري، ثم عادت إلى الانخفاض في السنوات (2016-2019) وقد يكون السبب انخفاض أسعار النفط وما سببه من عجز متزايد في الموازنة العامة للدولة السعودية حيث قدر العجز المالي مبلغ 35.9 مليار دولار عام 2019. ولقد وصلت النفقات العسكرية السعودية من حيث نسبتها إلى النفقات العامة خمسة أضعاف المعدل العالمي البالغ 6.2%. أي لو افترضنا خفض النفقات العسكرية إلى النصف لأمكن تغطية هذا العجز كلياً على وجه التقريب. هذا دليل واضح على مدى تأثير هذه النفقات على الحالة المالية للدولة. وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الثانية في مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من النفقات العامة لدول الخليج العربي للأربع سنوات التي تتوفر عنها بيانات، ثم جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة، حيث ارتفع الإنفاق العسكري كنسبة من النفقات العامة من (18.7%) عام 2011 إلى نسبة (27.4) عام 2012، ثم عادت النسبة للانخفاض لكنها بقيت في المتوسط العام فوق نسبة (20%) طوال السنوات (2013-2019). وجاءت البحرين في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق العام، وتراوح متوسط الإنفاق (13%) خلال الفترة من عام 2011-2019. ولقد كانت للثورة الشعبية ضد نظام الحكم في عام 2011-2012 أثرا مباشر في ارتفاع الإنفاق العسكري. وجاءت دولة الكويت في المرتبة الأخيرة، من حيث نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق العام، وتراوح متوسط الإنفاق (10%) خلال الفترة من عام 2011-2019.

رابعا: الإنفاق العسكري الفردي.

يبين الجدول التالي حجم الإنفاق العسكري الفردي لدول الخليج العربي، الذي هو حاصل قسمة النفقات العسكرية على عدد السكان.

الجدول (4): مؤشر الإنفاق العسكري الفردي لدول الخليج العربي (2011-2019)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البحرين	808.6	909.4	1024.8	1104.2	1051.1	1055.9	1025.9	973.4	856.0
الكويت	1702.5	1774.2	1615.8	1580.1	1495.2	1629.3	1667.8	1763.5	1832.6
عمان	1538.2	2644.5	2328.5	2039.5	1765.4	1771.7	1457.9	1566.5	1352.7
قطر									
السعودية	1716.8	1937.9	2230.1	2612.3	2748.8	1962.6	2126.8	2207.5	1805.3
الإمارات	2144.0	2081.0	2561.6	2469.6					

SIPRI Military Expenditure Database, 2017 https://www.sipri.org/databases/milex

يبين تحليل الجدول السابق أن السعودية احتلت المرتبة الأولى في مؤشر الإنفاق العسكري الفردي لدول الخليج العربي، حيث بلغ المعدل (1716.8) دولار عام 2011 ارتفعت إلى (2230.1) عام 2013 ثم توالت بالارتفاع حتى بلغت أعلى مستوياتها في عام 2015 وبمعدل (2748.8) دولار، وخلال السنوات (2016-2019) تذبذب المعدل بين الارتفاع والانخفاض. وتدل تلك الأرقام على ارتفاع عبء الإنفاق العسكري للمواطن السعودي، حيث تشير الأرقام العالمية إلى أن الإنفاق العسكري الفردي للمواطن السعودي هي (9.9%)، مقابل (2.4%) في فرنسا و(4.7%) في الأردن. أي أن تخصيص عُشر الدخل الفردي السعودي للإنفاق العسكري يعني اقتطاع نسبة مهمة من هذا الدخل لصرفها في ميادين غير منتجة، الأمر الذي يسهم في تدني مستوى معيشة المواطنين.

وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الثانية في مؤشر الإنفاق العسكري الفردي للأربع سنوات التي تتوفر عنها بيانات، ثم جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة، حيث ارتفع الإنفاق العسكري الفردي من (1538.2) دولار عام 2011 إلى (2644.5) دولار عام 2012، ثم ارتفعت في عامي 2013 و2014، لكنها انخفضت بعد ذلك بشكل كبير لتصل إلى (1352.7) دولار في عام 2019 وهي أدنى معدل طوال سنوات الدراسة. وجاءت دولة الكويت في المرتبة الرابعة، حيث ارتفع الإنفاق العسكري الفردي من (1702.5) دولار عام 2011 إلى (1774.2) دولار عام 2012، ثم ارتفعت خلال الأعوام (2013 -2015) وان بقيت مرتفعة مقارنة بدول العالم المختلفة، لكنه ارتفع بعد ذلك بشكل كبير ليصل إلى (1832.6) دولار في عام 2019 وهو أعلى معدل للإنفاق طوال سنوات الدراسة. أما دولة البحرين فقد بلغ معدل الإنفاق العسكري الفردي (808.6) دولار عام 2011 ارتفعت إلى (1024.8) دولار عام 2013 ثم توالت بالارتفاع حتى بلغت أعلى مستوياتها في عام 2014 حيث بلغت (1104.2) دولارا، وعاد معدل الإنفاق العسكري الفردي بالانخفاض التدريجي حتى وصل إلى (856.0) دولارا وهو أدنى معدل له منذ عام 2011.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسية الخارجية الأمريكية في عهد ترامب والإنفاق العسكري في دول الخليج العربي

بوصول ترامب إلى السلطة في 20 كانون الثاني 2017، أعتبر أن منطقة الخليج، مازالت جزءًا من البعد القومي الأمريكي. وإن العلاقة معها، هي

علاقة تحالف استراتيجي مستقر، لضمان أمن وسلامة دوله وضد أي تهديد خارجي، ولضمان التدفق الآمن للنفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وأكد في أول اتصال تليفوني بالملك سلمان بن عبد العزيز، على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والخليج، وأهمية التعاون ضد الإرهاب وخاصة (داعش) والتعاون تجاه الأزمة السورية والتهديد الإيراني.

أولا: العلاقة بين عقيدة ترامب السياسية والاقتصادية ومؤشرات الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي

عند تسلم دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة في 20 كانون الثاني 2017، بدأت المنطقة وكأنها تستعد لحرب إقليمية شاملة، فقد تم الإعلان مرة واحدة عن مساعدات عسكرية وصفقات تسليحية، سيتم تقديمها لدول المنطقة العربية. بقيمة تصل إلى 68 مليار دولار خلال السنوات القادمة، بينها 63 مليار دولار ستذهب إلى دول "التحالف" الصديقة للولايات المتحدة، بينما تم التداول حول صفقات بقيمة 5 مليار دولار تقريبا قد يحصل عليها أطراف أخرى.

وجاءت زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المملكة العربية السعودية، في 20 مايو/أيار 2017، لتؤسس لبداية مرحلة جديدة، وتغيير كبير في النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ودول المنطقة، حيث انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من دور المراقب السلبي للأحداث بالمنطقة (سياسة الرئيس أوباما)، إلى تعزيز الدور الإقليمي لدول الخليج العربي في محاربة الإرهاب وتحجيم التمدد الإيراني(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات:2018). كما هدفت الزيارة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، هي(إبراهيم:2017).

1- تأكيد الزيارة على إعادة الدور الأمريكي المؤثر في الشرق الأوسط بما يحقق أمن واستقرار ومصالح دول المنطقة. وإيجاد شراكة حقيقية مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله. حيث شهدت القمة، افتتاح المركز العالمي لمكافحة الفكر التطرف يوم 21 مايو 2017 خلال انعقاد القمة العربية الإسلامية الأمريكية . ورغم انتشار الحديث حول أولوية محاربة الإرهاب، وتركزت معظم المباحثات حول إيران، ودعمها للإرهاب العالمي.

2- دعم التحالفات الإستراتيجية: سعى الرئيس الأمريكي لدفع العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وبناء شبكة التحالف الإقليمية، حيث أكد على ضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة، والعمل على حماية مصالحهم الإستراتيجية (جمال:2018).

3- نقل العلاقات السعودية - الأميركية من علاقات إستراتيجية بين دولتين، إلى علاقات خاصة شخصية، وهي عناصر جديدة في معادلة هذه العلاقات (المنشاوي:2020).

فقد نجح ترامب في عقد صفقة لبيع السلاح الأمريكي للسعودية، وفي جلب استثمارات سعودية للبنية التحتية الأمريكية، بقيمة تصل إلى نحو 400 مليار دولار، خلال السنوات العشر القادمة، حيث تبدأ بصفقة فورية قيمتها 110 مليار دولار وهي صفقة تهم (15) من كبار المسؤولين في البنتاغون من ذوي العلاقات المباشرة مع المجمع العسكري الصناعي الأمريكي[1] (وزير الدفاع مارك اسبر كان مسؤولاً تنفيذيا ومقاول دفاع في شركة "رايثيون" التي تعد من أكبر الشركات المتخصصة في أنظمة الدفاع) وتؤمن تلك الشخصيات بضرورة قيام الولايات المتحدة تأجيج النزاعات الدولية (دون انخراط مباشر فيها، ودول المنطقة عليها أن تحمي نفسها بنفسها) لإفساح المجال لمزيد من مبيعات السلاح للمتصارعين. وهو أمر يتضح من حجم المبيعات العسكرية الأمريكية على المستوى العالمي بشكل عام والشرق أوسطي بشكل خاص. فأغلب الحروب الإقليمية تدور بسلاح أمريكي مع الطرفين أو مع أحدهما(Lofgren :2016).

4- على الجانب الاقتصادي رافق ترامب في هذه الزيارة، مدراء تنفيذيون من 50 شركة أمريكية عملاقة في إشارة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية، وخصوصا مع شركات الأسلحة والمنظومات الدفاعية الأمريكية. حيث وقعت صفقة أسلحة بين الولايات المتحدة والسعودية بلغت قيمتها (110) مليار دولار، كما أعلن أن مجموع حجم الاتفاقيات والصفقات الأخرى التي جرت في هذه الزيارة بلغت ما بين (350 و400) مليار دولار.(Ibish :2019).

وجاء الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية في جزء منه استجابة للضغوط وفي جزء منه توزيع للأدوار بين الإدارات الأمريكية المختلفة، وفي الوقت الذي انحاز فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى دول الحصار الأربع ضد قطر، جاء موقف وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع مغايرا. حيث غرد ترامب على صفحته الشخصية معلقًا على الأزمة القطرية الخليجية، حيث قال: "خلال زيارتي للشرق الأوسط أكدت ضرورة وقف تمويل

1 المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وهو تحالف محوره شركات صناعة السلاح الخاصة، ويعتمد على نفوذه السياسي عبر ارتباطه ببنى الدولة الأمريكية الأساسية عبر البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)، التي تتسلح من هذه الشركات وتنفق جزءاً كبيراً من مخصصات الإنفاق الدفاعي الأمريكي على منتجاتها. لهذا المجمع الصناعي العسكري، وزن سياسي تمتد تأثيراته على السياسة العامة الأمريكية داخلياً وخارجياً، عبر المخصصات الكبرى من المال العام للإنفاق على الدفاع، والمقتطع من المال العام الأمريكي، مقابل تقليص الإنفاق العام على الجوانب الأخرى مثل التعليم والصحة والبنى التحتية وغيرها. كما أن وزنه السياسي يمتد ليؤثر كذلك على طابع السياسة الخارجية الأمريكية، ليشكل «لوبي» حربي له مصلحة في تحقيق مبيعات من تسعير الفوضى في مناطق النزاع العالمية. للمزيد انظر: باسل محمد سموم، المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأمريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (1990-2202) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2002

الأيديولوجية المتطرفة والقادة أشاروا إلى قطر". ثم تبعها بتغريدة أخرى قال فيها: "من الجيد رؤية أن زيارتي للسعودية مع الملك (العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز) و50 دولة تؤتي ثمارها، قالوا إنهم سيتخذون نهجًا صارمًا ضد تمويل الإرهاب، وكل المؤشرات كانت تشير إلى قطر، ربما سيكون هذا بداية النهاية لرعب الإرهاب". ثم جاءت تغريده أكثر وضوحًا، حين وصف قطر بأنها "داعم تاريخي للإرهاب"، داعيًا دول الخليج ودول الجوار لاتخاذ المزيد من الإجراءات لمكافحة الإرهاب، حيث قال في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض: "دولة قطر، للأسف، ممول تاريخي للإرهاب على مستوى عالٍ جدًا، يجب أن ينهوا هذا التمويل." (عنان: 2017).

وفي المقابل أشار وزير الخارجية الأمريكي "إلى أن الحصار الذي تفرضه دول خليجية على قطر غير مقبول، داعيًا لوقف التصعيد"، واستثمرت الولايات المتحدة الأزمة الخليجية من خلال إبرام عقود التسليح مع دولة قطر، حيث تم توقيع عقد توريد أسلحة لقطر بقيمة (13) مليار دولار وبيع دولة قطر سرب طائرات مقاتلة من طراز أف 15 بقيمة بلغت 12 مليار دولار، تزامنًا مع استمرار حصار قطر. كما قام وزير الخارجية الأمريكي (تيلرسون) بتوقيع برتوكول " مكافحة الإرهاب " معها (أبو سعده:2018).

ثانيا: العلاقة بين عقيدة ترامب العسكرية ومؤشرات الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي

لقد ارتكزت إستراتيجية الرئيس دونالد ترامب الداخلية على زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي بمقدار (54) مليار دولار لتصل إلى 639 مليار، فالولايات المتحدة تنفق (37%) من الإنفاق العسكري العالمي في مقابل تخفيض النفقات الخارجية، والإسكان، والبيئة، والكثير من المشروعات الفيدرالية بهدف خدمة المجمع العسكري الصناعي (Lofgren :2016). وتعد الصناعات العسكرية أهم رافعة لتحريك النمو الاقتصادي الأمريكي، حيث أن نصيب الولايات المتحدة من مبيعات السلاح (33%) من مبيعات العالم خلال الفترة 2011–2015. و(68%) من نفقات البحث العلمي في الولايات المتحدة تذهب للأغراض العسكرية. و(46%) من الحروب (الدولية والداخلية) في العالم تتم بأسلحة أمريكية يحملها طرفا الصراع، (43%) من الحروب يستخدم فيها أحد أطراف الحرب سلاحاً أمريكياً. (عبد الحي: 2017) واستطاعت إدارة ترامب توظيف البعد العسكري وتسديد المصروفات الدفاعية من قبل الدول الحليفة، إلى جانب اتخاذه سياسة هجومية في العلاقات الخارجية وإبرام العديد من الصفقات العسكرية مع دول الخليج العربي. وفي سبيل ذلك استعملت الإدارة الأمريكية الأدوات التالية في زيادة مبيعاتها من المعدات العسكرية:

أ: تشكيل التحالفات العسكرية (تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي، التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية)

أ: تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي

تعود فكرة التحالف الذي سمي "بالناتو العربي" إلى عام 2017 في قمة الرياض، حيث اتفقت الدول التي شاركت في القمة على ضرورة تأسيس حلفٍ إقليمي تحت إشرافٍ أمريكي يضمُ كلًا من دول مجلس التعاون والأردن ومصر، تحت مسمى "حلف الخليج العربي والبحر الأحمر" يهدف إلى رفع مستوى التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية، وتعزيز التعاون الاقتصادي (جمال: 2018) والحلف بالأساس هو موجه إلى الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي، وتقليص الوجود الإقليمي الأميركي من دون السماح للصين أو روسيا بحصد النفوذ (فاروق:2019).

ب- التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية

وهو تحالفٌ دولي تم تأسيسه في نوفمبر 2019م، ويقعُ مقرُّه في البحرين، ويهدفُ إلى حماية وتأمين الملاحة البحرية من الهجمات والقرصنة في مياه الخليج، مرورًا بمضيق هُرمز نحو بحر عمان ووصولًا إلى باب المندب في البحر الأحمر، والعمل من أجل تعزيز التدفق الحرّ للتجارة، وردع التهديدات التي تواجه السفن. ويتكون التحالف من ست دولٍ إلى جانب الولايات المتحدة، هي: السعودية، والإمارات، والبحرين، وبريطانيا، وأستراليا، وألبانيا (Mills, 2020).

تعود فكرة تشكيل تحالفٍ عسكريٍ دولي لحماية أمن الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي وممراته إلى شهر يوليو 2019م، بعد ما يمكن تسميته حرب ناقلات النفط في مياه الخليج بين الولايات المتحدة والدول الغربية وإيران. وشَرَع التحالف رسميًا بمهمَّته في 07 نوفمبر 2019م، بقيادةٍ أمريكية في البحرين وعضوية ست دول، وبأهدافٍ واضحةٍ جدًا عبَّرَ عنها قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط (جيم مالوي)، بقوله إن "الهدف المحوري هو الالتزام بالدِّفاع الجماعي المشترك على الهجمات التي قد تطالُ سُفن أعضاء التحالف، وأن التركيبة العملياتية تقومُ على مبدأ التعامل مع التهديد وليس التهديد" (هاشم:2020).

ولقد رفضت ألمانيا وفرنسا وقطر وعُمان الانضمام للتحالف، على اعتبار أنَّ الهدف الرئيسي منه هو وضعُ حدٍ للخطر الإيراني المتنامي بالمنطقة، خاصةً بعد استهداف المنشآت البترولية السعودية، وسُفن الشحن في مياه الخليج (هاشم:2020).

ج- تكثيف الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

ساهمت الضغوطات الأمريكية على إيران، في جعل الدول الخليجية وخصوصا السعودية والإمارات ساحة حرب خلفية بين الطرفين، حيث تم استهداف ناقلات النفط في الإمارات، وشركة أرامكو في السعودية، ورأت الإدارة الأمريكية أن نشر مزيد من القوات في السعودية (3000 جندي) هي السبيل الأمثل لردع إيران بدون الحاجة لضربة عسكرية مكلفة، وإحداث توازن قوى عسكري في المنطقة، في ظل تعاظم النفوذ الروسي العسكري

والسياسي في منطقة الشرق الأوسط. وأشارت السعودية إلى أن نشر هذه القوات على أراضيها يستهدف حماية الأمن الإقليمي، والتصدي لمحاولات تهديد استقرار المنطقة، وتعليقاً على هذا القرار، صرح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أن السعودية وافقت على الدفع مقابل كل ما نفعله (دياب:2019).

خ: التعاطي مع دول الخليج العربي وفق المنطق التجاري وليس السياسي

استخدم الرئيس الأمريكي في تعامله مع دول الخليج العربي المنطق التجاري، وليس السياسي، الذي يروم علاقات سياسية وإستراتيجية مع حلفائه، ووصف "دونالد ترامب" أثناء فترة ترشحه للرئاسة "السعودية بالبقرة الحلوب التي تدر ذهباً ودولارات"، وطالب العاهل السعودي "بدفع ثلاثة أرباع ثروته كبدل عن الحماية التي تقدمها القوات الأمريكية لآل سعود داخلياً وخارجياً". وقال ترامب: متى ما جف ضرع هذه البقرة ولم يعد يعطي الدولارات والذهب عند ذلك نأمر بذبحها أو نطلب من غيرنا بذبحها أو نساعد مجموعة أخرى على ذبحها"، وخاطب ترامب العاهل السعودي قائلاً: "لا تعتقدوا أن المجموعات الوهابية التي خلقتموها في بلدان العالم وطلبتم منها نشر الظلام والوحشية وذبح الإنسان وتدمير الحياة ستقف إلى جانبكم وتحميكم، فهؤلاء لا مكان لهم في كل الأرض إلاّ في حضنكم وتحت ظل حكمكم، لهذا سيأتون إليكم من كل مكان وسينقلبون عليكم ويومها يقومون بأكلكم" (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات:2018). وقد اعتبر في لقاء حاشد مع أنصاره يوم، 27 أبريل/نيسان 2019، أن الدفاع عن السعودية التي تملك الكثير من المال يتطلب منها الدفع مقابل ذلك (عبد العزيز: 2018).

ثالثا: رؤية الرئيس المنتخب جو بايدن لمنطقة الخليج العربي

مع استعداد الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن وفريقه، لتولي شؤون الحكم في الولايات المتحدة، يتزايد الحديث في المنطقة العربية عن التغييرات، التي قد تطرأ على السياسة الأمريكية، تجاه المنطقة وقضاياها، في عهد الرئيس الديمقراطي المنتخب وخصوصا قضايا منطقة الخليج العربي التي كانت حاضرة في أجندة جو بايدن، وحملاته الانتخابية، ويمكن تناول هذه القضايا على النحو التالي (عبد العاطي:2020):

أ- إيران ودول الخليج العربي

لا يمكن الحديث عن السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي، دون الحديث عن إيران. فعلى مدار حكم الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما، شهدت المنطقة استقطابا إقليميا حادا، بين السعودية وإيران، بينما كانت السعودية تتحدث عن انحياز أوباما لصالح طهران بعد أن توصل معها إلى اتفاق نووي برعاية دولية، ليقوم الرئيس الجمهوري فيما بعد دونالد ترامب بإلغائه بدعم خليجي. وتخشى دول الخليج العربي من عودة الأمور في عهد جو بادين الرئيس المنتخب لما كانت عليه إبان فترة حكم الرئيس الأمريكي الديمقراطي الأسبق باراك أوباما. حيث يعارض الرئيس المنتخب جو بايدن توجهات الرئيس ترامب تجاه إيران وبرنامجها النووي، إذ يرى أن إستراتيجية "الضغوط القصوى" فشلت في كبح جماح مناورات إيران في الدول المجاورة لها، وأنها أدت إلى إنهاء الضمانات ضد تصنيع إيران لقنبلة نووية، التي وضعت في الاتفاق الذي تفاوضت عليه إدارة أوباما (بي.بي.سي.2020). يقول "كان الاتفاق النووي الإيراني التاريخي الذي تفاوضت عليه إدارة أوباما-بايدن قد منع إيران من الحصول على سلاح نووي. ومع ذلك، فبتهور شديد انسحب ترامب من الاتفاق، مما دفع إيران إلى إعادة تشغيل برنامجها النووي وأصبحت أكثر استفزازاً، مما زاد من خطر اندلاع حرب كارثية أخرى في المنطقة. ليس لدي أي شكوك تجاه ما يقوم به النظام الإيراني، الذي انخرط في سلوك مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط،..... لكن يجب على طهران أن تعود إلى الامتثال الصارم ببنود الاتفاق النووي. وإذا فعلت ذلك، فسأعاود الانضمام إلى الاتفاق من جديد وأستخدم التزامنا المتجدد بالدبلوماسية للعمل مع حلفائنا لتقوية الاتفاق وتوسيعه، مع التصدي بشكل أكثر فعالية لأنشطة إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار التي تهدد أصدقاء وشركاء الولايات المتحدة في المنطقة." (المعهد المصري للدراسات:2020).

ب- أزمات المنطقة وصراعاتها:

يرى الرئيس المنتخب جو بايدن ضرورة عدم التدخل في أزمات وصراعات منطقة الشرق الأوسط، مع ضرورة استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة، وخاصة في العراق لمحاربة بقايا تنظيم داعش. يقول "قد حان الوقت لوضع حد للحروب التي لا تنتهي، والتي كلفت الولايات المتحدة دماءً وأموالاً لا توصف. وكما قلت منذ فترة طويلة، فإننا يجب أن نعيد الغالبية العظمى من قواتنا إلى أرض الوطن من الحروب في أفغانستان والشرق الأوسط وأن نحدد مهمتنا بدقة على أنها هزيمة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (أو داعش)" (المعهد المصري للدراسات:2020). وفيما يخص الأزمة السورية، يرى الرئيس المنتخب أن القوات الأمريكية يجب أن تقتصر على مواجهة التنظيمات الإرهابية مع شركائهم في المنطقة، والتصدي لها، وليس مواجهة النظام السوري. فقد عارض قرار ترامب سحب القوات الأمريكية من شمال سوريا، بل واعتبره "خيانة للأكراد". كما انتقد التدخل التركي في شمال سورياً، وأكد أنه يجب أن تدفع تركيا ثمنًا باهظًا حيال ذلك. في الوقت ذاته.

ج- الحرب ضد التطرف والإرهاب، والموقف من الإسلام السياسي:

هناك شبه اتفاق بين رؤيتي ترامب وبايدن حول قضايا التطرف والإرهاب، حيث يعبران عن موقف الولايات المتحدة الثابت تجاه هذه القضية، والذي ينطلق من النظر إلى التنظيمات المتطرفة والإرهابية على أنها تشكل تهديداً متزايداً للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى

أن قاعدة تمركز هذه التنظيمات توجد بالأساس في هذه المنطقة. ويؤمن أن التحالفات الأمريكية هي حجر الزاوية الذي لا بديل عنه للأمن القومي الأمريكي، وأنها تقدّم ميزة إستراتيجية للولايات المتحدة. ولهذا يركز على أهمية تقوية التحالفات لتعزيز الأولويات المتبادلة والتعامل مع التحديات الجديدة بالمنطقة، وكذلك إتباع مبدأ "مشاركة الأعباء"، بحيث تكون دول المنطقة مسؤولة عن حماية نفسها، ولا تتحمل الولايات المتحدة وحدها تكلفة الدفاع عن أمن واستقرار تلك الدول.

ويرى الرئيس المنتخب جو بايدن، أن جماعات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، هي جماعات معتدلة، ولهذا فهو يتوافق مع سياسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما التي أيدت وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بعد أحداث ما يسمى "الربيع العربي" (عبد العاطي:2020). وتتعارض تلك المواقف مع سياسات دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، البحرين) التي اعتبرت جماعات الإسلام السياسي جماعات إرهابية (Salameh, 2019).

د- نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان

من المتوقع أن يعود الرئيس المنتخب جو بايدن لفكرة القيادة من الخلف التي اتبعها الرئيس باراك اوباما، مع العودة لممارسة مزيد من الضغوط على دول الخليج العربي في قضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، بدون الدخول في صدامات مباشرة مع أنظمة المنطقة (أبو كريم: 2020). يقول الرئيس المنتخب في مقالة له "وفي السنة الأولى لي في منصبي كرئيس للولايات المتحدة ستنظم واشنطن وتستضيف قمة عالمية من أجل الديمقراطية لتجديد الروح والهدف المشترك لدول العالم الحر. وستجمع هذه القمة بين الديمقراطيات في العالم لتقوية مؤسساتنا الديمقراطية، ستواجه بكل صدق الدول التي تتراجع، وسيتم صياغة أجندة مشتركة" (المعهد المصري للدراسات:2020).

هـ- العلاقات الأمريكية-الخليجية :

يؤيد الرئيس المنتخب جو بايدن، إعادة ضبط العلاقات مع الدول الخليجية، ومساعدها على مواجهة التهديدات الأمنية والتوترات الإقليمية، وكذلك مساعدتهم في التحديث السياسي والعسكري والاقتصادي. ورحب جو بايدن باتفاقيات السلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل، والشراكات الاستخباراتية بين الولايات المتحدة والعديد من دول الخليج العربي، والدور الحيوي الذي تلعبه هذه الدول في استقرار المنطقة. وفيما يتعلق بالحرب على اليمن، تعهَّد الرئيس المنتخب جو بايدن بإعادة تقييم الدعم الأمريكي للحرب التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن، إذ قال "علينا إنهاء دعمنا للحرب التي تقودها السعودية في اليمن، وإعادة تقييم العلاقة مع المملكة العربية السعودية، والحد من مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية في ظل استمرار هذه الحرب" (عبد العاطي:2020).

الخلاصة والنتائج

ظلت وما زالت منطقة الخليج العربي جزءًا من البعد القومي الأمريكي والمنطقة الإستراتيجية وذات الاهتمام الخاص لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لامتلاكها لما يقرب من نصف نسبة احتياطي النفط في العالم. وبوصول ترامب إلى السلطة في 20 كانون الثاني 2017، أعاد التأكيد على تلك العلاقة لكن بطريقة مختلفة عما سبقه من رؤساء الولايات المتحدة السابقين، حيث نقل العلاقات الخليجية - الأميركية من علاقات إستراتيجية بين دول إلى علاقات خاصة شخصية بين قادة. وأولوية البعد التجاري المالي على البعد السياسي، وإعادة التحالفات الكلاسيكية مع النظم السياسية الاستبدادية العربية، والانحياز التام للجانب الإسرائيلي في اتخاذ قرارات كعدم الاعتراف بحل الدولتين والاعتراف بمدينة القدس كعاصمة لإسرائيل، وربط عدم الاستقرار الإقليمي بالدور الإيراني، وليس بانعكاسات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ومنذ مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرئاسة، ارتفع متوسط الإنفاق العسكري الخليجي الإجمالي من (66،5) مليار دولار عام 2009 إلى (121،5) مليار دولار عام 2014. لكن معدل الإنفاق عاد للانخفاض بالسنوات التي تلت عام 2014 حيث انخفض بمقدار (17،4 مليار دولار) عام 2015، و(22،2 مليار دولار) عام 2016 وهو نفس المبلغ لعام 2018، وفي عام (2019) بلغ متوسط الإنفاق الخليجي (77،7) مليار دولار. كما ارتفع إجمالي النفقات الدفاعية في دول الخليج العربي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من معدل (33%) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من (2016-2018) إلى نسبة (40%) عام 2019.

وساهمت السياسات الأمريكية في المنطقة، في جعل الدول الخليجية ساحة حرب خلفية بين الدول الإقليمية الكبرى(تركيا، إيران، سوريا)، مما ساهم في زيادة مستويات الإنفاق العسكري الخليجي لردع إيران، وإحداث توازن قوى عسكري في المنطقة، وخصوصا في ظل تعاظم النفوذ الروسي العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، حسام. (2017). *إعادة التوازن: دلالات زيارة الرئيس الأمريكي "ترامب" إلى السعودية*، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، السبت، 20 مايو.

أخبار الخليج، وزير الخارجية. (2018). *البحرين تدعم تحالفًا استراتيجيًا لصَدّ عدوان إيران*، 29 سبتمبر، وصول في: 30 سبتمبر 2018. http://cutt.us/sCO2P

الأخرس، محمد. (2020). *القضية الفلسطينية بين أولويات بايدن وارث ترامب*، عربي21، 9 نوفمبر، على الرابط التالي: https://arabi21.com/story

بوبوش، محمد. (2017). قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، *المستقبل العربي*، السنة 40، العدد 462، آب/أغسطس.

بومبيو، مايك. (2018). *تصريحات منقولة عن جريدة القدس المقدسية*. 4/29/. الرابط: http://www.alquds.com/ articles/152501803752543040

بي بي سي نيوز. (2020). *كيف سيؤثر فوز بايدن على سياسات واشنطن تجاه المنطقة العربية*؟ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-54892684.

جمال، محمود. (2018). *الناتو العربي تحالفات هشة وتحديات مؤثرة*، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، نوفمبر.

الحليمي، عبيد. (2019). سياسة ترامب.. والواقعيين الجدد، *مجلة الجيل الجديد*، العام الخامس، العدد 24: يوليو.

الدادا، علي موسى. (2018). إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. *مجلة المستقبل العربي*، العدد 477 في تشرين الثاني/نوفمبر.

دياب، طارق. (2019). تطورات المشهد الخليجي: تقارير دورية، المعهد المصري للدراسات 12 نوفمبر.

الزيات، محمد. (2018). *تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على أمن الخليج العربي*، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، الجمعة - 24 أغسطس.

زيادة، مي. (2014). *جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على إسرائيل والدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الأزهر،غزة.

أبو سعده، محمد. (2018). *عام بعد حصار قطر: التداعيات والمسارات المستقبلية*، المعهد المصري للدراسات، تقديرات سياسية، 4 يونيو.

سموم، باسل محمد. (2002). *المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأمريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (1990-2202)، رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة المستنصرية.

العاني، خليل. (2018). *ترامب وابتزاز دول الخليج*، العربي الجديد، 27 ابريل ، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk

عبد الحي، وليد. (2017). *جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية وانعكاساتها المستقبلية*. https://www.alzaytouna.net/2017/05/25.

عبد الحي، وليد. (2019). *التقدير الاستراتيجي (110): الآفاق المستقبلية لـ"صفقة القرن" الأمريكية*، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط / فبراير. https://www.alzaytouna.net/2019/02/11 .

عبد العاطي، عمرو. (2020). *السياسة الخارجية للمرشح الديمقراطي جو بايدن تجاه الشرق الأوسط: الرؤى والتوقعات*، مركز الإمارات للسياسات، 1 نوفمبر. https://epc.ae/ar/topic/bidens-foreign-policy-towards-the-middle-east-visions-and-expectations

عبد العزيز، آية. (2018). *إستراتيجية "ترامب" في الشرق الأوسط ما بين الابتزاز والمهادنة*، المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 أكتوبر، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40962 .

عبد الكريم، وائل احمد. (2015). *اثر سباق التسلح في دول الخليج العربي على الاستقرار الإقليمي1، رسالة ماجستير غير منشورة*، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة.

العجمي. ظافر. (2014). المعضلة الأمنية: معوقات الاتحاد وضربات أجنحة الفراشة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 196 إبريل/نيسان ، المجلد 49 ص19-20.

العجمي، ظافر. (2014). *التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة*؟ مركز الجزيرة للدراسات، 25 نوفمبر، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files

عربي 21. (2020). *اغتيال سليماني يفتح جميع السيناريوهات: الترقب سيد الموقف*، 3 يناير، على الرابط التالي:https://arabi21.com/story .

عمارة، حسين. (د.ت). *أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ولماذا يريد ترامب الخروج منه*؟ وكالة فرانس 24.

عنان، عماد. (2017). *تناقض الموقف الأمريكي حيال الأزمة الخليجية: استجابة للضغوط أم توزيع للأدوار*؟ نون بوست، 10-6، على الرابط التالي: https://www.noonpost.com/content/18365.

العين الإخبارية. (2020). *تحالف حماية الملاحة في الخليج يبدأ مهامه من البحرين*، (07 نوفمبر 2019م)، تاريخ الإطلاع: 07 أبريل 2020م، https://bit.ly/3dZCIW9.

غنيم، سيد. (2019). *التنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط في ديناميات أمنية جديدة*، مركز دراسات شؤون الأمن العالمي والدفاع، على الرابط التالي: https://igsda.org/?p=2059.

الفارس، عبد الرزاق. (1993). *السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الدول العربية: 1973-1990*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فاروق، ياسمين. (2019). *الطريق الطويل نحو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي*، مركز مالكوم-كير كارنيجي للشرق الأوسط، 25 مارس على الرابط

التالي: https://carnegie-mec.org/2019/03/25/ar-pub-78592 .

قاعود، يحيى، والجعب، علا. (2018). *قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب: وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017 نموذجا*، مركز التخطيط الفلسطيني، سلسلة قراءات إستراتيجية في 28 يناير/ كانون ثاني.

أبو كريم، منصور. (2020). *ملامح السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في حالة فوز المرشح الديمقراطي "جو بايدن"* ، المركز العربي الديمقراطي، 19 أكتوبر. على الرابط التالي: ttps://democraticac.de

أبو كريم، منصور. (2018). *اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب*، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر،8 كانون ثاني/ يناير https://harmoon.org/wp-content/uploads/2018/01/Trends-of-US-foreign-policy-toward-the-Middle-East-under-Trump.pdf

مترسكي، الكسندر. (2015). *الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر، أيلول.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2019). تقدير موقف: *قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان: خلفياته ودوافعه*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين اليوم، العدد 4900، 28-3-2019.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (2018). *اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب*، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الدراسات والأبحاث، 25 مارس، https://fikercenter.com//assets/uploads/TRAMP.pdf.

المعهد المصري للدراسات. (2020). *جو بايدن: لماذا على أمريكا أن تقود من جديد*؟ ترجمة رفيق، عادل، 21 أغسطس، ص12 https://eipss-eg.org.

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. (2009). *التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين*، الكتاب السنوي (الطبعة العربية)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المنشاوي، محمد. (2020). *العلاقات السعودية - الأميركية وتحولاتها بين المخاطر والاحتمالات*، في كتاب *العلاقات الخليجية - الأميركية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

مولانا، أحمد فريد. (2019). *سباق التسلح في الخليج: دراسة مقارنة بين كل من السعودية . قطر1*، المعهد المصري للدراسات، دراسات إستراتيجية، 11 فبراير.

هاشم، أحمد. (2019). *سياسة التحالف الدولي لحماية الملاحة ... تشكيل بحري لردع تهديدات إيران*، العين الإخبارية، (18 سبتمبر)، تاريخ الإطلاع: 12 أبريل 2020م، https://bit.ly/3cevX0S .

References:

Al-Serhan et al. (2017).Challenges Facing National Security in the Gulf States: A Case Study of Bahrain. *International Journal of Humanities and Social Science*. 7(12).

Bani Salameh, M. & Hayajneh, A. (2019). The End of the Syrian Civil War: How Jordan Can Cope. *Middle East Quarterly*. Summer, 26 (3). https://www.meforum.org/58683/end-syrian-civil-war-jordan.

Bani Salameh, M. & Mshaqbeh, A. (2018). The American Russian Rivalry in the Middle East. *International Journal of Humanities and Social Sciences*. 8(1). https://www.ijhssnet.com/journals/.

Bani Salameh, M. (2021). Dam Wars: Are Ethiopia, Turkey, and Iran Leading to Water Armageddon? *Middle East Policy*; 1–11.

Bani Salameh, M. (2021). Muslim brotherhood and the Jordanian state: Containment or fragmentation bets (1999–2018)? *Asian Journal of Comparative Politics*; 6(1): 62-80.

Cordesman, A.H. and Harrington, N. (2018).*The Arab Gulf States and Iran: Military Spending*, Modernization, and the Shifting Military Balance. Center for Strategic and International Studies, Washington.

Cordsman, A. H. (2018). *Military Spending: The Other Side of Saudi Security* .Center of strategic international studies.

Ibish, H. (2019). *What the Congress Means for U.S.-Gulf Relations*, The Arab Gulf States Institute in Washington.

Jarzabek, J. (2016). *G.C.C. Military Spending in Era of Low Oil Prices*. Middle East Institute Policy Focus Series August.

Lofgren, M. (2016). *The Deep State: The Fall of the Constitution and the Rise of a Shadow Government*, New York: Penguin Books, pp. 100-150.

Mills, C. (2020). *Operation Kipion: Royal Navy assets in the Persian Gulf*, Commons Library Briefing,London: House of Commons Library, No. 8628, p.3.

Scott, P. (2014). *The American Deep State: Wall Street, Big Oil, and the Attack on U.S Democracy*. Rowman & Littlefield Publishers, passim.

Summary of the National Defense Strategy of The United States of America Sharpening the American Military's Competitive Edge. (2018). https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf.